الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي

(1971 – 192)

Iranian migrations to Bahrain, Kuwait and Dubai (1925-1971)

م.م. علي ثامر وهبي عبد الله

Assistant Lecturer, Ali Thamir Wahbi Abdullah

جامعة الموصل ، كلية الصيدلة

College of Pharmacy – University of Mosul

ali.thamer@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية :الهجرات الإيرانية، الخليج العربي، الدولة البهلوية، اقتصاد اللؤلؤ، الاقتصاد النفطي، الموانئ الخليجية، الإدارة الاستعمارية البريطانية، التغيرات الديموغرافية.

Keywords: Iranian Migrations, Arabian Gulf, Pahlavi State, Pearl Economy, Oil Economy, Gulf Ports, British Colonial Administration, Demographic Change

الملخّص

عُرفت الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي خلال المدة مابين 1925–1971 بأنها ظاهرة تاريخية تشكلت داخل مجال خليجي واحد كان البحر فيه طريقاً للتجارة والعمل والتنقل , قبل أن تتعاظم الحدود القانونية والسياسية في القرن العشرين , وهذه الهجرات بطبيعتها لم تكن حركة أحادية السبب , بل حصيلة تفاعل بين عوامل داخلية في إيران وعوامل جذب اقتصادية في مناطق الخليج , ضمن إطار استعماري–إقليمي تقوده بريطانيا حتى عام 1971 . ففي المرحلة الأولى ارتبطت دوافع الهجرة بتغيرات أجرتها الدولة البهلوية في عهد رضا شاه للمدة الممتدة ما بين 1925–1941 , ولاسيما المركزية الإدارية , والتجنيد والضرائب , ومحاولة ضبط الأطراف الجنوبية الساحلية , وهذا ما انعكس على سكان الموانئ والمناطق القريبة من الخليج مثل (بوشهر وبندر عباس وما حولها) الذين وجدوا في البحرين ودبي والكويت ممرات أقرب للعمل والتجارة وإعادة التصدير . كما أدت أزمة اقتصاد اللؤلؤ في الثلاثينيات التي تراجعت فُرصِه إلى دفع مزيد من العمال والبحارة الإيرانيين نحو بدائل جديدة في الموانئ الخليجية التي كانت أكثر قدرة وحيوية في الحركة الاقتصادية . أما المرحلة الثانية مابين عامي 1941–1971 فتتميز بانتقال الخليج تدريجياً من اقتصاد بحري تقليدي إلى اقتصاد نفطي ولاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 حيث توسعت صناعة النفط والبنية التحتية والتعليم والصحة , فارتفع الطلب على العمالة والتجار والوسطاء , ما جعل الهجرة الإيرانية أكثر انتظاماً واستقراراً فيها .

Abstract

The Iranian migrations to Bahrain, Kuwait and Dubai during the period between 1925-1971 were known as a historical phenomenon that took place within a single Gulf region where the sea was a route for trade, work and movement, before the legal and political borders grew in the twentieth century. These migrations, by their nature, were not a movement with a single cause, but rather the result of an interaction between internal factors in Iran and economic attractions in the Gulf regions, within a colonial-regional framework led by Britain until 1971 . In the first stage, the motives for migration were linked to changes made by the Pahlavi state during the reign of Reza Shah between 1925 and 1941, especially administrative centralization, conscription and taxes, and the attempt to control the southern coastal areas. This was reflected in the inhabitants of the ports and areas near the Gulf, such as (Bushehr, Bandar Abbas and its surroundings), who found in Bahrain, Dubai and Kuwait closer routes for work, trade and re-export . The pearl economy crisis of the 1930s, which saw its opportunities decline, also led to more Iranian workers and sailors seeking new alternatives in the Gulf ports, which were more capable and vibrant in economic activity. The second phase, between 1941 and 1971, is characterized by the Gulf's gradual transition from a traditional maritime economy to an oil economy, especially after the end of World War II in 1945, when the oil industry, infrastructure, education, and health expanded, increasing the demand for labor, traders, and intermediaries, which made Iranian migration to it more regular and stable .

المقدمة :

تُعد الهجرات الإيرانية إلى البحرين ودبي والكويت واحدة من أكثر الظواهر السكانية الاجتماعية والاقتصادية ارتباطاً بتاريخ الخليج الحديث , لأنها لم تكن حركة بشرية طارئة أو معزولة , لأن الخليج ظل ممرا مفتوحاً عبر البحر من حيث (التجارة والعمل والمصاهرة ولاسيما عبر الموانئ المتقابلة على الساحلين الإيراني والعربي) , غير أن هذا المجال بدأ يكتسب معاني جديدة منذ قيام الدولة البهلوية عام 1925م , إذ تزامن بناء الدولة المركزية في إيران مع تحولات اقتصادية كبرى في الخليج , ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما تلاها لتسارع انتقال المنطقة من اقتصاد اللؤلؤ والتجارة الساحلية إلى اقتصاد النفط والدولة الحديثة , لذلك تمثل المدة مابين 1925–1971 إطاراً زمنيا بالغ الدلالة , فهي تمتد من صعود مشروع الدولة المركزية في إيران إلى لحظة الانسحاب البريطاني واستقلال كيانات الخليج . يهدف البحث إلى تتبع المسار التاريخي للهجرات الإيرانية إلى الخليج العربي من خلال التغيرات التي طرأت على طبيعة الهجرة المرتبطة بضغط الدولة المركزية والأزمات الاقتصادية إلى مرحلة التوسع وبداية تسويق النفط العربي إلى الدول العالمية الذي أدى إلى تسارع التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي . وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث فترات مختلفة تمثلت أولا بالهجرات الإيرانية إلى مناطق الخليج البحرين والكويت ودبي 1925–1941 وثانيا الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي ما بين عامي 1941–1971 وثالثا الموقف البريطاني والمحلي من الهجرات الإيرانية , وعلى الرغم من صعوبة الحصول على المصادر وقلتها إلا أنه تم الاعتماد على مصادر مختـــلفة ومتنوعة تناولت فحوى هذا البحـــث بشكل مفصل .

أولا : الهجرات الإيرانية إلى مناطق الخليج البحرين والكويت ودبي 1925 – 1941

تُعد الهجرات – تعني الهجرة بحسب قاموس المعاني انتقال الأفراد من مكان إلى آخر أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء كسب الرزق والعيش بسلام , للمزيد من التفاصيل ينظر: (البازي, 2022, ص 5) . الإيرانية إلى منطقة الخليج العربي قديمة سبقت القرن العشرين , إلا أنها اكتسبت طابعا أكثر وضوحا وتنظيما خلال المدة مابين عامي 1925 و 1971 وهي المرحلة التي تمتد من قيام حكم رضا شاه بهلوي – بدأ مسيرته عسكريا في لواء القوزاق , قاد انقلابا عسكريا عام 1921 مهد في وصوله إلى الحكم قبل أن يتوج رسميا شاها لإيران عام 1925 , انتهى حكمه عام 1941 , للمزيد من التفاصيل ينظر: (الجبوري وآخرون, 2022, ص 167–170) . حتى انسحاب بريطانيا وقيام الدول الخليجية , وقد ارتبطت هذه الهجرات بعوامل سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية في إيران وأهمها الأسباب السياسية والاقتصادية , إضافة إلى توفر فرص العمل التجاري والانفتاح الاقتصادي في مناطق ومشيخات الخليج

(جريدة الوقت, 2009), وقد اتخذت هذه الهجرات إلى مناطق الخليج أشكالا وعوامل مختلفة أبرزها الهجرات نتيجة الاضطهاد الذي بدأ في عهد رضا شاه بهلوي , حيث اتسمت فترته بالقهر والاستبداد رغم المشروعات الإصلاحية التي تهدف إلى بناء دولة مركزية بتنظيم إداري وعسكري حديث ومتطور يرتقي إلى تحديث إيران إقليميا ودوليا , لذا مارست الحكومة الإيرانية ضغطا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على الشعب بعد إقرار قانون الخدمة العسكرية وجعلها إجبارية عام 1930 وهذا ما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الشباب هربا منها في مناطق بوشهر وعربستان والبحث عن ملاذات عمل بديلة آمنة خارج سيطرة الدولة (شرهان, 2022, ص 148-153) إضافة إلى الهجرات الاضطرارية للبحث عن وسائل عيش أفضل وملائمة أكثر بعد فرض الضرائب والرقابة على الصرف وقانون احتكار التجارة الخارجية وجعلها بيد الحكومة حصرا وتقليص نفوذ القبائل وتدهور الأوضاع في الأقاليم الجنوبية بسبب ضعف بنيتها التحتية خاصة بوشهر ولارستان وغيرها وتراجع التجارة التقليدية من الموانئ الإيرانية إلى الموانئ الخليجية , ويكون هذا النوع من الهجرات في الأقاليم التي يكثر فيها السكان وتقل فيها فرص العمل إلى أخرى تكون كثافتها السكانية أقل وفرص العمل فيها أكثر (McCoy, 2008, p. 29) .

وكان دخول الإيرانيين إلى مناطق البحرين ودبي والكويت يتم بأساليب شرعية وأخرى غير شرعية , فالشرعية منها تكون متعددة وكثيرة كأن يقوم تجار اللؤلؤ بجلب الإيرانيين وبأعداد كبيرة للعمل في مواسم الغوص على أن يعودوا إلى بلادهم بعد ذلك , لكن أغلبهم يبقى وبعد مدة من الزمن يطالب بالجنسية , أما الأساليب غير الشرعية تمثلت بتسلل الإيرانيين عن طريق السواحل الواسعة ويتم نقلهم على متن سفن متخصصة في التهريب إلى الشواطئ العربية ويرتدون الزي العربي أو الملابس الخاصة بالصيادين كنوع من التنويه وهذه من الطرق المنظمة في عمليات التهريب والتخفي ويتم استخدامها بكثرة (سهيل, 1986, ص 169) .

وبقيت الهجرة إلى الخليج من موانئ بوشهر ولنجة وبندر عباس وهرمنكان وبستك ومحيطها وسكان جنوب إيران خيارا عمليا خصوصا نحو مدن التجارة والحرف والخدمات والوساطة البحرية في المدن المينائية كالمنامة , والمحرق , والكويت ودبي ونقل نشاطهم الاقتصادي والأسري إلى مناطق أكثر استقرارا وربحية بعدما أهلكتهم الضرائب الجديدة الخاصة بالاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية العالية على أرباب السفن والحرفيين (Kamrava and Other, 2021, pp.1-3) .

كما أدت الأزمات البيئية دورا إضافيا في الهجرة خاصة في مناطق جنوب غرب إيران أثر الجفاف وشح الأمطار وتراجع التجارة وانتشار الأمراض في المراكز الساحلية ما دفع مئات الأسر إلى البحث عن بيئة بحرية مستقرة , بهذا المعنى لم تكن الهجرات مجرد هروب من

سياسة الدولة بل كانت أيضا إعادة تموضع اجتماعي واقتصادي داخل مناطق الخليج الآمنة (شبير, 2025, ص 35) . وتأتي في مقدمة هذه المناطق البحرين التي كانت تاريخيا ميناءً مفتوحا أمام الهجرات الإيرانية في تلك المدة ليس فقط بسبب قربها الجغرافي من الساحل الإيراني بل أيضا لأن المحرق والمنامة كانتا مركزين كبيرين لتجارة وصيد اللؤلؤ والخدمات البحرية , وأن الهجرات من الساحل الإيراني المقابل للبحرين كانت من محركات التحول الديمغرافي والسياسي والاقتصادي , وأن الوافدين فيها أدوا دورا مباشرا في عمليات تطوير البنى التحتية وتوسيع العمران وبناء شبكات الرعاية والوساطة والتجارة التي ربطت البحرين بكل من إيران والعراق والهند (Fuccaro, 2009, p.9) .

وفي المنامة تحديدا كان التواجد الإيراني جزءاً من نسيج المجتمع على اعتبار أن الجماعة الفارسية بعائلاتها المهاجرة صلاتها موجودة وقديمة منذ عهد الإدارة القاجارية واستمرت وتوسعت في العقود اللاحقة من العصر البهلوي قادمة من مناطق برازجان وبوشهر وغيرها إلى البحرين وأسسوا فيها رؤوس الأموال والعمالة وتنوع أصحاب المهارات , حتى إن كثيرا من بيوت المدينة وأحيائها جمعت بين التجار الأثرياء والعمال والحرفيين الإيرانيين المهاجرين , ولم يتوقف الأثر الإيراني عند التجارة والعمران بل امتد إلى المجال الديني والاجتماعي فأسهموا في فتح مؤسسات مرجعية ومراكز عزاء ومآتم مرتبطة بالجماعات الفارسية في المنامة مع اختيار قيادات لهم أصبحوا ممثلين عن طوائفهم ووسطاء بينهم وبين سلطات الحكم كون البحرين حالة خاصة , بسبب التداخل بين الهجرة الإيرانية والهوية المذهبية والبنية الاجتماعية ما جعل من الوجود الإيراني أكثر تقبلا وحضورا وتأثيرا وظهورا وأكثر حساسية سياسيا من الحالات الأخرى (Fuccaro, 2009, pp.89-170) .

ومع دخول البحرين عصر النفط المبكر عام 1931 لم يلغي الوجود الإيراني بل أعيد تشكيله , فالنفط لم يمح الاقتصاد القديم دفعة واحدة بل أضاف سوق عمل جديدة للتجار والعمالة الوافدة , وتشير الدراسات أن الدولة البحرينية الحديثة بدأت مع استقرارها الأمني والسيادي تنظر بحذر متزايد إلى الثقل الاقتصادي للجماعة الإيرانية , خاصة مع استمرار المطالبات الإيرانية بضم البحرين إليها , لذلك تحول الوجود الإيراني من كونه مكونا طبيعيا مهاجرا إلى مسألة تتقاطع مع سياسات الجنسية والملكية والولاء (Fuccaro, 2009, pp.170-175) .

وتأتي حالة الكويت مختلفة عن البحرين في أن جذور الهجرات الإيرانية لبعض جماعاتها تعود إلى ما قبل بداية القرن العشرين بمدة طويلة لكن المرحلة اللاحقة مابين 1925-1941 شهدت استمرار هذا التدفق وتجدد أسبابه بعد أن وجد المهاجرين القادمين من جنوب غرب إيران

والموانئ القريبة من الكويت أنها بيئة أكثر أمنا واستقرارا واقل ضغطا وفرص اقتصادية أكبر كون أكثر المهاجرين من التجار والحرفيين والعمال (Alhabib, 2010, pp.50-61) .

وان الاستقرار السياسي النسبي وانفتاحها التجاري شكلا عنصر جذب مستمر لهم خصوصا بعد أن كانت الهجرة إلى الكويت غير مباشرة بصورة دائمة فقد وصلت بعض الأسر إليها من موانئ إيرانية كبندر عباس وبوشهر ولنجة , في حين مر البعض الآخر عبر البحرين أو إمارات الساحل قبل الاستقرار النهائي في الكويت , وهذه المرونة في التنقل والمسارات تكشف أن الخليج في هذه الفترة كان شبكة موانئ متداخلة بشكل كبير (Alhabib, 2010, pp.62-74) . وعلى الجانب الاقتصادي كان الإيرانيون في الكويت جزءا مهما من البنية الحرفية والتجارية للمدينة , ولاسيما مع بروز المذهب الديني المتشابه بمن هم من أصول إيرانية أسهموا في مجالات الحياكة , الصياغة , الخياطة , بناء السفن , الصناعات التقليدية والحراسة في الأسواق , كما شاركوا في الاقتصاد البحري بصناعاته وحرفه والذي كان أساس المعيشة الكويتية قبل النفط . وفي الجانب السياسي والاجتماعي لم يكن الوجود الإيراني في الكويت منفصلا عن قضية الطائفة والهوية والمواطنة , لكنه اتخذ غالبا شكل اندماج تدريجي داخل مجتمع المدينة أكثر من كونه كتلة معزولة , ومن هنا فإن خصوصية الكويت لا تكمن في ضخامة الهجرة الإيرانية فحسب بل في أن جزءا كبيرا من أبناء هذه الهجرات أصبح مكونا أساسيا في السوق والحياة الاجتماعية والتعليم الأهلي , ثم دخل لاحقا في الجدل الكويتي حول تعريف المواطن الأصيل والوافد والمتجنس في مرحلة بناء الدولة الحديثة (Longva, 2019, pp.103-110) .

أما في دبي فكانت هي المثال الواضح على استثمار الهجرات في بناء مراكز تجارية صاعدة بعدما عملت على تخفيض الرسوم والضرائب ورسخت صورة الميناء الأكثر ربحا وأمنا وهو ما جعله مقصدا لتجار الساحل الإيراني بعد إعفاء عدد كبير من المراكب والمواد من رسوم إضافية وصلت إلى 5% , وتكمن أهمية هذا التحول في أن سياسة دبي جذبت النخب التجارية المهاجرة ولاسيما بعد تشدد الحكومة الإيرانية في زيادة الضرائب والقوانين على مناطق الساحل كلنجة وقشم وغيرهما ما دفع عددا كبيرا من التجار الناجحين ومعهم ممولون ووسطاء إلى نقل أعمالهم إلى دبي في تلك الفترة وهذا ما صعد من عمليات النمو الاقتصادية فيها وزيادة أعداد المهاجرين إليها حتى عندما تباطأ اقتصاد الخليج بفعل الكساد العالمي وانهيار اللؤلؤ ظلت البيئة التجارية في دبي أفضل من بدائل كثيرة على الجانب الإيراني (Davidson, 2008, pp.43-47), حتى أن المهاجرين قاموا بتأسيس حي خاص عرف بالبستكية – وهو حي تاريخي في دبي تم تأسيسه على يد المهاجرين الإيرانيين من منطقة بستك , ويتميز بطرازه المعماري التقليدي القائم على البراجيل والأفنية , للمزيد من التفاصيل ينظر: (Davidson, 2008,

p.63) . والذي ربطهم بأصل هجرتهم من بستك الإيرانية , وأصبح المثال المعماري الأبرز على حضور التجار الإيرانيين في قلب المدينة . (Davidson, 2008, pp. 51) .

ومن الناحية الاجتماعية كانت الجالية الإيرانية في دبي حيوية من الناحية الاقتصادية إلى حد أن السلطات البريطانية والحكم المحلي نظروا إليها بوصفها عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه لاستقرار دبي وازدهارها , حتى على مستوى التوترات القومية العربية في حقبة خمسينات وستينات القرن الماضي لم تؤد إلى إنهائه لأن أسرة آل مكتوم وكبار التجار واصلوا النظر إلى السكان العجم بوصفهم شركاء في تأسيس المدينة وبنائها , وهذا يعكس قيمة المهاجرين الإيرانيين وانتقالهم من مجرد جماعة تجارية إلى جماعة ذات بنية شبه مؤسسية داخل المدينة ومثل وجودهم أحد أعمدة دبي التجارية وليس مجرد أقلية وافدة عابرة (Davidson, 2008, pp. 52–59) .

ومع نهاية فترة الثلاثينات التي شهدت أزمة عميقة في اقتصاد الخليج التقليدي بسبب انهيار تجارة اللؤلؤ وتراكم عوامل الكساد العالمي ومنافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني إلا أن هذا الأمر لم يؤثر على استمرار الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي لاسيما بعد ظهور الاقتصاد النفطي الجديد وحاجة اليد العاملة إليه في تلك الحقبة الزمنية (Aqil, 2018, Vol 18, pp.452–469), والجدير بالذكر بأنه لم تجري في مدة ما قبل عام 1941 أي عملية إحصائية مركزية حول أعداد المهاجرين الإيرانيين في مناطق البحرين والكويت ودبي توضح إعدادهم حتى بشكل تقريبي .

ثانيا : الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي مابين عامي 1941 – 1971

حدثت تحولات مهمة على ضفتي الخليج عام 1941 , ففي إيران انتهى عهد رضا شاه بهلوي وبدأ عهد محمد رضا شاه – آخر ملوك إيران , حكم البلاد بين عامي 1941–1979 بعد تنازل والده رضا شاه عن العرش اثر الغزو البريطاني – السوفيتي لإيران خلال الحرب العالمية الثانية , للمزيد من التفاصيل ينظر: (ابراهميان, 2014, ص 274 ؛ Abrahamian, 2008, pp.123) . ودخلت المنطقة الخليجية مرحلة اقتصادية جديدة بعد استخراج وتسويق النفط بشكل كبير ما أدى إلى التوسع بكافة مجالات الحياة بعد الحرب العالمية الثانية , في هذه المرحلة لم تتوقف الهجرة الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي لكنها تغيرت في طبيعتها على الرغم من تراجع بعض المصادر التقليدية كاقتصاد اللؤلؤ وبدأ التوجه نحو الخدمات الجديدة المرتبطة بالنفط والموانئ والوظائف (Mueller, 2020, pp.110–157) , وبدأت أعداد الإيرانيين تتوسع أكثر من ذي قبل خاصة بعد تأسيس الشركات النفطية , كمساهمة شركة نفط

البحرين بابكو – شركة نفطية تأسست عام 1929 , وتعد إحدى أقدم شركات النفط في منطقة الخليج العربي, لتتولى عمليات استكشاف وإنتاج وتكرير وتطوير صناعة النفط في البحرين منذ اكتشافه عام 1932 , للمزيد من التفاصيل ينظر: (Fakhro, 1984, p.52) . في استخدام أعداد كبيرة منهم للعمل بها , وجاء في تقرير دائرة الجوازات البحرينية عام 1945 السماح لأكثر من ألف عامل وبنَّاء وتاجر بدخول البحرين للعمل على أن تضمن الشركة عودتهم بعد الانتهاء من أعمالهم , إلا أن الإيرانيين استغلوا ذلك وبدأوا يتوافدون إليها مستفيدين من هذه الفرصة للبقاء دون العودة , وهذا ما فعلته الشركة عندما نشرت تقريرها عام 1952 عن توزيع موظفيها وعمالها ولم تذكر عدد الإيرانيين وألحقتهم بجنسيات أخرى كتضليل وعدم التصريح بأعدادهم الحقيقية , بهدف إبقاءهم والاستفادة منهم في العمل علما أنهم كانوا في تزايد مستمر (صبحي, 1963, ص 181-183) .

كانت أعداد المهاجرين الإيرانيين تتصاعد إلى الكويت ودبي ولكنها بدأت بالانخفاض في البحرين على خلاف ما كان متوقعا , ونستطيع التوضيح من خلال جدول الإحصائيات الرسمية لحكومة البحرين التي بينت أعداد المهاجرين الإيرانيين من عام 1941 إلى عام 1971 .

جدول يوضح أعداد الإيرانيين في البحرين بين عامي 1941-1971 , (المطيري, 2012, ص 75) .

ت	العام	عدد الإيرانيين
1-	1941	7547
2-	1950	6934
3-	1959	4203
4-	1965	7223
5-	1971	5097

والشيء الملفت للنظر أن هناك الكثير ممن أعدوا هذه الأرقام غير واقعية وأن هناك دوافع خفية سجلت بهذا الشكل وهي لا تنطبق في تلك الفترة مع الواقع السياسي للمنطقة , أيدت السلطات البحرينية نفسها هذا الأمر بشكل رسمي إذ قالت أنها غير حقيقية وغير دقيقة لم يذكر فيها المهاجرين القادمين من السواحل العربية الذين دخلوا البحرين ويحملون جوازات سفر مزورة على حسب تقارير أعوام 1946و1955 التي أشارت إلى أن عدد الإيرانيين أكبر بكثير من المسجلين العاملين في شركات النفط ومحلات الحرف اليدوية والعمالة والمتسولين الذين لا يملكون جوازات

سفر في الأصل , ويبقى العنصر الإيـــراني أحد أبرز مكونات المجتمع المحلي في البحريـــن (العبيدي, 1976, ص 49-199) .

أما في الكويت فقد توجه إليها أعداد كبيرة من المهاجرين الإيرانيين للعمل فيها عام 1952 بسبب أزمة تأميم النفط الإيراني عن طريق محمد مصدق – سياسي وقانوني بارز في إيران , شغل منصب وزير المالية والخارجية وزعيم الجبهة الوطنية الإيرانية ورئيس الوزراء بين عامي 1951-1953 وارتبط اسمه بتأميم النفط الإيراني , انتهت تجربته بانقلاب 19آب 1953 , للمزيد من التفاصيل ينظر: (كاتوزيان, 2014, ص 25-371) . وتوقف العمل في حقول النفط ومصافي عبادان , فاستقبلتهم الكويت التي كانت بأمس الحاجة إلى العديد من العمال للعمل في المجال النفطي وهي في منطلق عهدها به , وهذا ما رجح كثرة الهجرات الإيرانية في المنطقة وبصورة مقبولة وبطرق رسمية خصوصا أنه تم استخدامهم في سد العجز الناتج عن قلة عدد السكان في العديد من الأعمال الحرفية والخدمية وغيرها (الصباح, 1978, ص 171) , وتصاعدت كثافتهم بشكل أكبر في فترة الخمسينيات والستينيات وبداية حقبة السبعينات ولم تجري إحصائيات حقيقية حتى عام 1957 وبعدها وكما موضح في الجدول أدناه .

جدول يوضح أعداد الإيرانيين في البحرين بين عامي 1941-1971 , (المطيري, 2012, ص 74) .

ت	السنة	عدد الإيرانيين
1-	1957	19919
2-	1961	18248
3-	1965	30790
4-	1971	39129

وهذا يعطي صورة بينية على أن عدد الإيرانيين زاد من عام 1957 حتى عام 1971 بما يقارب من 19210 نسمة وهذه الأعداد هم في الغالب من العمال المهرة وغير المهرة وأصحاب الحرف البسيطة , وهذه الفئة العمالية أغلبها لا تمتلك أوراق رسمية وقد دخلت البلاد بصورة غير شرعية والقليل منهم يعمل في التجارة أو أصحاب سلطة ورؤوس الأموال (المطيري, 2012, ص 24) .

أما في دبي فالمتاح رسميا أقل تفصيلا من البحرين والكويت , لكن قاعدة بيانات الهجرة الخليجية تذكر أن أول تعداد سكاني رسمي نفذ فيها كان عام 1968 وتوضح المصادر التاريخية أن المكانة المركزية للعجم والتجار الإيرانيين في دبي وأسواقها وميناءها واستثماراتها العقارية كانت راسخة في الربع الأول من القرن العشرين , وهو ما يسمح بالقول إن أثرهم في

دبي كان نوعيا بقدر ما كان عدديا , وعليه فمن الصعوبة تحديد عدد المهاجرين الإيرانيين في دبي لعدم وجود إحصائيات دقيقة من قبل دوائر رسمية في إمارات الساحل المتصالح , وكل ما يمكن الاعتماد عليه في هذا الأمر هو بعض الإشارات البسيطة التي ذكرت في الوثائق البريطانية , مع الأخذ في الاعتبار أن جزءا كبيرا من المهاجرين الإيرانيين لم يسجلوا في الإحصائيات , لأنهم غير معتمدين بشكل رسمي , لكن الحقيقة هي أن الهجرات الإيرانية تدفقت إليها بأعداد هائلة وكبيرة ولم تنشأ من فراغ بل نتيجة لعمليات تسلل مرحلية منظمة ومرتبة من قبل تركزت في دبي , بسبب اعتمادها اقتصاديا على الإيرانيين مما أدى إلى زيادتهم بمعدل ثلاث أضعاف في غضون عشر سنوات فقط (زهرة, 1993, ص 220) , ونلاحظ أنهم يتصدرون قائمة الوافدين وحسب الإحصاء كما مبين في الجدول أدناه .

جدول يوضح أعداد الإيرانيين في البحرين بين عامي 1941-1971 , (المطيري, 2012, ص 73) .

ت	السنة	عدد الإيرانيين
1-	1954	5000
2-	1964	20000
3-	1968	حسب الإحصاء لعام 1968 فإن الإيرانيين يتصدرون قائمة الوافدين بنسبة 42%

ومع الزيادة في الصناعات النفطية هناك أيدت إيران وبشكل واضح هجرة مواطنيها إلى الشطر الغربي من الخليج العربي وبأعداد كبيرة حيث تصدرت البحرين والكويت ودبي عدد المهاجرين والمتسللين الإيرانيين حتى بداية فترة السبعينيات (زهرة, 1993, ص 220-221) , لذا أسهمت الهجرات الإيرانية في تعزيز المجتمعات المتعددة الثقافات والمنفتحة على العالم وهو ما يسمى بالطابع الكوزموبوليتي والتي تضم جماعات متنوعة تعيش وتتفاعل ضمن إطار متحضر واحد مسببة آثارا اجتماعية وسياسية لمدن الخليج الثلاث قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة , فهذه المدن لم تكن محض امتدادات قبلية داخلية بل مرافئ مفتوحة على إيران والهند وشرق أفريقيا , فقد جلب الإيرانيون معهم رأس المال والخبرات البحرية والمهارات الحرفية وأنماط معمارية وطقوس دينية مختلفة وبناء مؤسسات تعليمية وخيرية , لذلك كان أثرهم في البحرين والكويت ودبي جزءا من عملية بناء المدينة الخليجية الحديثة لا هامشا عليها (Fuccaro, 2009, pp. 40-155) .

لكن هذا الوجود أصبح موضع توتر سياسي متزايد , ففي البحرين غدت المطالبة الإيرانية بالجزر تسبب حساسية الدولة تجاه الجماعة الإيرانية , وفي دبي ظهرت توترات مرتبطة بصعود

القومية العربية ومواقف الشاه الخارجية في ستينيات القرن الماضي , وفي الكويت دخلت قضية الأصول والهجرة والمواطنة في صلب تعريف الجماعة الوطنية أثناء بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال , وهكذا انتقل الإيراني من صورة التاجر والحرفي والبحار إلى صورة المواطن المستقر داخل نظام الدولة والمجتمع (Monk, 2021, pp. 1–7) .

ثالثا : الموقف البريطاني والمحلي من الهجرات الإيرانية

لم يكن الموقف البريطاني أو المحلي من الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي موقفا واحدا ثابتا بل كان موقفا متدرجا ومركبا , فطيلة مرحلة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي كان الهم الأساسي هو الاستقرار التجاري والأمني عبر وكلاء سياسيين وشبكة الإدارة المقيمية البريطانية , ونظروا إلى الإيرانيين في الخليج من زاويتين متناقضتين : زاوية اقتصادية تجعلهم عنصرا نافعا في التجارة والحرف والموانئ , وزاوية سياسية وأمنية تجعلهم جماعة حساسة بسبب قربهم من إيران وبسبب المطالب الإيرانية في بعض مناطق الخليج العربي كالبحرين , لذا أظهرت بريطانيا موقفا متشددا جراء تزايد الهجرات في فترات مبكرة عندما كانت العلاقة بينها وبين إيران حرجة بل أنها بدأت تنذر بالخطر الناتج من تلك الهجرات , أما الحكام المحليون فتعاملوا مع المهاجرين الإيرانيين غالبا بمنطق المنفعة العملية إذ احتاجت المدن الخليجية إلى رأس المال والعمالة والخبرة البحرية , لكن مع نشوء الدولة الحديثة وقوانين الجنسية وأصل الأرض بدأت تنظر إلى هذا الوجود باعتباره قضية ولاء وهوية وسيادة . في حين كان الوجود البريطاني في منطقة الخليج يقوم على حماية طرق الملاحة إلى الهند وضبط الأمن البحري ومنع أي قوة إقليمية ولاسيما إيران من تحويل موانئ الخليج إلى مناطق نفوذ منافسة , لذلك لم تتعامل بريطانيا مع الهجرات الإيرانية بوصفها مسألة اجتماعية وإنما كانت ضدها من حيث المبدأ , لكن مع تحسن العلاقات البريطانية الإيرانية بعد انضمام الأخيرة إلى حلف بغداد عام 1955 تبدل الموقف البريطاني وذلك بتسهيل ومساعدة مرور المهاجرين الإيرانيين إلى مناطق الخليج العربي (العبيدي, 1976, ص 54) , بل أنها شجعتهم للانخراط بالعمل في الشركات النفطية , ولهذا توافدت على المنطقة أعداد ضخمة من المهاجرين الإيرانيين غير الشرعيين بتشجيع بريطاني لإنشاء نوع من التوازن بينها وبين الهجرات العربية التي بدأت تتوافد لتلبية متطلبات التطور والتقدم الذي عم المنطقة بعد تصاعد عمليات استخراج وتصدير النفط وما حققته من انتعاش اقتصادي , وإذا ما قورن بين قلة عدد السكان الأصليين مع عدد العرب الوافدين فإنهم سوف ينشؤون قوة من الصعب اختراقها لخدمة المصالح القومية العربية , لذلك ارتأت بريطانيا وبحركة مضادة من زيادة عدد المهاجرين الإيرانيين , وقد استفادت الموانئ الخليجية منهم تجاريا وكانت شبكاتهم البحرية والمالية جزءا من اقتصاد الخليج (صبحي,

1963, 247) , لكن بريطانيا كانت تتحفظ عندما يتحول الوجود الإيراني إلى ورقة سياسية بيد طهران التي تربط مطالبها بالجزر المتوسطة وسيادتها عليها وعلى البحرين بالدرجة الأساس التي كانت أكثر الحالات حساسية بنظر البريطانيين , لأنها لم تكن مجرد ميناء يستقبل مهاجرين إيرانيين بل كانت موضوع مطالبة إيرانية متكررة لذلك أصبح الوجود الإيراني فيها مزدوج الدلالة أما جزء من حياة اقتصادية دينية في المنامة أو قلق سياسي لتقوية موقفها التاريخي فيها , وقد بدأ الحذر البريطاني أوضح مع تشكل الإدارة الحديثة في البحرين وأنها صارت جزء مهم في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي ومن ضم أولويات الاهتمام البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب النفط وموقعها شرق السويس (Fuccaro, 2009, pp. 119-138), فكلما ازدادت الأهمية الإستراتيجية للبحرين ازدادت حساسية وتشدد بريطانيا تجاه المهاجرين الإيرانيين وتنذر بالخطر الناتج منهم , وفي السابع والعشرين من كانون الثاني 1948 أرسل بلجريف مستشار حكومة البحرين رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني يخبره أن عدد الفارسيين في البحرين يتزايد باستمرار , وأن هذا التزايد سيشكل تبعات خطيرة في المستقبل , لذلك يجب إيجاد الحلول المناسبة لتقليل أعدادهم (المطيري, 2012, ص 79) . إلا أن الموقف المحلي البحريني كان أكثر تعقيدا باحتياج المنامة إلى الإيرانيين بوصفهم تجارا وحرفيين وأصحاب خبرة بحرية كبيرة وأنهم جزء من النخبة الاقتصادية والدينية , إلا أن البحرين أرادت ضبط وضعهم القانوني في الفترات المتقدمة بارتباط حق التملك العقاري والحصول على الجنسية البحرينية واستهدفت هذه السياسة الطبقات الفارسية الثرية في المنامة , لأن الحكومة المحلية كانت تخشى أن تستخدم الحكومة البهلوية النفوذ الاقتصادي الفارسي للحصول على موطئ قدم لهم في البحرين (Fuccaro, 2009, pp. 228-229) .

ومن الناحية العملية والفعلية لم يكن هدف السلطة البحرينية طرد الإيرانيين بل إعادة تعريفهم قانونيا وأصبح المهاجر مطالبا بالتحول إلى بحريني قانونيا إذا أراد الاحتفاظ بملكيته ومكانته فسعى الإيرانيون إلى الحصول على الجوازات الحكومية وامتلاك الأراضي الرسمية , إلى أن الأمر تغير ورفضت طلبات الجنسية التي حازها الفرس فترة الخمسينيات والستينيات عبر إصدار قرار بمنع منح الجنسية إلا لمن تكون لديه ملكيات غير منقولة ويجيد اللغة العربية ويكون مقيما في البلاد بصفة مستمرة لا تقل عن عشر سنوات (قاسم, 1993, ص 142) , وتم تصعيد هذا الجانب من خلال نشاط الشباب البحريني في الخارج حيث قاموا بإصدار البيانات والمنشورات عن طريق تنظيم أحرار البحرين في العشرين من آذار عام 1965 التي دعت إلى إيقاف الهجرة الإيرانية لمنطقة البحرين خاصة والخليج عامة وتطهير جميع أجهزة الدولة من العناصر الإيرانية , وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الموقف منهم هو قبولهم اقتصاديا لذا لا يمكن التعامل

معهم بشكل عابر لأن موضوعهم يمكن أن يتحول إلى مشكلة سياسية في ظل النزاع الإيراني البحريني (الزيدي, 2000, ص 230) .

ويختلف الموقف البريطاني والمحلي في الكويت عن البحرين لأن الكويت لم تكن موضع مطالبة إيرانية مباشرة مثل البحرين , كما أن الوجود الإيراني فيها كان أكثر اندماجا من الناحية الاقتصادية منه سياسيا , فغلب طابع المنفعة لإسهاماتهم في التجارة والحرف المهنية كالحياكة والصياغة والخياطة وبناء السفن والأسواق ثم تأثير وجود النفط وشركاته التي أدت فيما بعد إلى جذبهم (Alhabib, 2010, pp. 50–74) , فالبريطانيون نظروا إلى الكويت بوصفها إمارة محمية ذات أهمية إستراتيجية منذ اتفاق عام 1899 – هو اتفاق سري بين بريطانيا والكويت ابرم بين الشيخ مبارك والحكومة البريطانية في 23 كانون الثاني 1899 والتي أصبحت الأساس القانوني للحماية البريطانية على الكويت خلال النصف الأول من القرن العشرين , للمزيد من التفاصيل ينظر: (Zahlan, 1989, p.19) . لذلك كان اهتمامهم الأكبر هو حفظ استقرار الحكم المحلي ومنع القوى المنافسة من التغلغل ولهذا لم يظهر الإيرانيون في الكويت باعتبارهم تهديدا مباشرا كما في البحرين بل ظهروا غالبا كجزء من البنية التجارية الاجتماعية , ومع ذلك فإن أي صلة عابرة للحدود بين الكويت وإيران كانت تخضع للرقابة البريطانية خصوصا في زمن الحرب العالمية وفي سياق الاتصال بين الموانئ (Stephenson, 2019, p.12) .

وقد كان الموقف المحلي الكويتي اقرب للاحتواء فالعائلات ذات الأصول الإيرانية لم تبقى خارج المجتمع بل دخلت في السوق والتعليم الأهلي وشبكات التجارة وأن عائلات تجارية إيرانية كبرى مثل معرفي وبهبهاني وبن غالب بنت علاقة ودية مع شيوخ الكويت على أساس المنفعة الاقتصادية المتبادلة , ومع ذلك لم يكن الاندماج كاملا وخاليا من التوتر فقد ارتبطت المسألة الإيرانية في الكويت لاحقا بقضايا الطائفة والهوية الوطنية , حتى المجلات المحلية نبهت إلى خطورة هذا الأمر ولاسيما فيما يخص عروبة الكويت وحاضرها ومستقبلها (الجاسم, 2000, ص 210) , خصوصا عند تصاعد مسالة القومية العربية وبسببها تعرض الإيرانيين لحملات كراهية قومية وصار المصطلح مرتبط بعموم المذهب لا بالأصل الإيراني فقط وهذه نقطة مهمة لأنها تبين أن الموقف المحلي الكويتي مر بمرحلتين : مرحلة قبول اقتصادي اجتماعي قبل النفط ثم مرحلة حساسية قومية وطائفية مع صعود خطاب الدولة الوطنية والقومية العربية كون الإيرانيين ليسوا تجارا وعمالا فقط بل جماعة لديها مؤسسات ثقافية وتعليمية ومسألة اندماجهم أصبحت تعطي تعقيدا مع نمو الدولة الحديثة , لذلك يمكن القول أن الكويت مثلت نموذجا وسطا في مسألة الهجرة الإيرانية إلى أراضيها (Al–Habib, 2023, Vol 60, pp.700–718) .

أما في دبي فكان موقف بريطانيا بشكل عام أقل تدخلا كما هو الحال في المناطق الأخرى فمصالحهم الأساسية كانت الأمن البحري وحماية الاتفاقيات ومنع القرصنة وتجارة السلاح والحفاظ على ولاء الحكام المحليين , لذلك لطالما أن الوجود الإيراني كان يخدم الجانب الاقتصادي في المنطقة ولا يتحول إلى أداة سياسية مباشرة إلى إيران فإنه لم يثر القلق البريطاني بالدرجة نفسها التي أثارها في البحرين (Davidson, 2008, pp.67-76) .

أما الموقف المحلي في دبي كان أكثر ايجابية من الحالتين البحرينية والكويتية لأن دبي جذبت التجار والرأسماليين من الساحل الإيراني فسياسة آل مكتوم اعتمدت على تخفيض الرسوم وتقديم التسهيلات للتجار ما جعل مينائها حرا منافسا للموانئ الإيرانية مثل لنجة , لذلك لم ينظر الحكم المحلي في دبي إلى الإيرانيين بوصفهم عبئا بل كانت هجرتهم من مكونات صعودها الاقتصادي وهذا ما عزز مكانة دبي وموقفها تجاههم مرحب به , وهذا يفسر استمرار حضور الإيرانيين في ديرة وبر دبي والبستكية واستمرار علاقاتهم بالنخبة الحاكمة وكبار التجار على الرغم من التوترات الإقليمية مع إيران حول الجزر قبيل عام 1971 (Moghadam, 2021, p.4) .

ومع اقتراب الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 زادت حساسية الوجود الإيراني في المنطقة ولم تعد المسألة هجرة أو تجارة بل دخلت ضمن ترتيبات ما بعد الانسحاب البريطاني وصعود إيران الشاهنشاهية كقوة إقليمية , وتزامن الانسحاب مع سيطرة القوات الإيرانية على الجزر الثلاث والذي أثار احتجاجا مع دولة الأمارات على الرغم من وجود مذكرات تفاهم بشأن هذه الجزر وهذه النقطة مهمة لفهم الموقف البريطاني فهي لا تريد فتح مواجهة مباشرة مع إيران وبنفس الوقت مطالبة بترتيب انتقال سياسي آمن لمنطقة الخليج لذلك أصبح وجود الإيرانيين جزءا من توازن أكبر بين بريطانيا وإيران والحكام المحليين في المنطقة , خاصة بعد انتهاء المطالب الإيرانية بالبحرين رسميا وإعلان استقلالها عام 1971 لكن أثر المسألة استمر حاضرا في الذاكرة السياسية البحرينية وأصبحت مسألة الإيرانيين مرتبطة بملكية الأرض والجنسية (McCoy, 2008, p.83) .

وفي الكويت بعد استقلالها عام 1961 دخلت مسألة المواطنة ضمن بناء الدولة الدستورية والنفطية , وبعد قيام دولة الإمارات عام 1971 صار الإيرانيون جزءا من نقاش أوسع حول السكان المواطنين وغير المواطنين , رغم أن كثيرا من أصولهم كانت قد اندمجت محليا وحصلت على الجنسية أو أصبحت جزءا من البنية التجارية المنفتحة (Fuccaro, 2009, pp.176-226) .

الخاتمة

كانت الهجرات الإيرانية إلى البحرين والكويت ودبي خلال المدة 1925-1971 قد كشفت طبيعة التحولات العميقة التي شهدها الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين , إذ لم تكن هذه الهجرات مجرد انتقال بشري محدود , بل كانت جزءا من عملية تاريخية واسعة أعادت تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية لمدن الخليج , وقد ارتبطت هذه الهجرات بعوامل متعددة في مقدمتها سياسات الدولة البهلوية في إيران والأزمات الاقتصادية لاسيما في الموانئ الجنوبية الإيرانية , مقابل ما وفرته مدن الخليج من فرص تجارية واستقرار نسبي وانفتاح اقتصادي .

كانت البحرين أكثر مناطق الخليج التي أدى فيها الإيرانيون دورا تغلغليا واضحا شملت التجارة والعمران والمؤسسات الاجتماعية والدينية , إلا أن هذا الحضور ارتبط بحساسية سياسية نتيجة المطالبات الإيرانية بالبحرين , ما دفع الإدارة البريطانية والسلطة المحلية إلى التعامل بحذر متزايد مع قضايا الجنسية والملكية والولاء السياسي .

أما في الكويت فقد اتخذ الوجود الإيراني طابعا أكثر اندماجا داخل المجتمع مع إسهاماتهم الاقتصادية الكبيرة مع بقاء مسألة الهوية والطائفة والمواطنة حاضرة بصورة متدرجة خصوصا مع صعود الدولة الحديثة والقومية العربية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي .

وفي دبي مثلت الهجرات الإيرانية عنصرا أساسيا في بناء المدينة التجارية الحديثة , إذ استفادت الإمارة من انتقال رؤوس الأموال والتجار والخبرات من الساحل الإيراني إليها , ليسهم ذلك في ترسيخ مكانة دبي كميناء حر ومركز اقتصادي صاعد في الخليج العربي .

لم يكن الموقف البريطاني من هذه الهجرات قائما على الرفض المطلق أو القبول المطلق , بل ارتبط بطبيعة المصالح البريطانية في كل منطقة , ففي الوقت الذي استفادت فيه بريطانيا من النشاط الاقتصادي الذي وفرته الجاليات الإيرانية كانت تخشى في المقابل من تحول هذا الوجود إلى أداة لتعزيز النفوذ الإيراني السياسي في الخليج خاصة في البحرين والجزر , أما الحكومات المحلية فقد تعاملت مع الإيرانيين بمنطق المنفعة الاقتصادية في البداية قبل أن تتحول مسألة وجودهم إلى قضية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية الحديثة وتعريف الهوية والجنسية والانتماء ثم إعادة تعريف الحدود والهويات والانتماءات بصورة أكثر صرامة في العقود اللاحقة .

المصادر العربية :

1- ابراهميان، أروند. (2014) .تاريخ إيران الحديثة .(مجدي صبحي، مترجم). المجلس الوطني للثقافة والأدب.

2- البازي، محمود. (2022، 11 كانونالثاني). الهجرة من إيران: أنماطها ودوافعها وآثارها . مركز الجزيرة للدراسات.

3- الجبوري، عاصم حاكم عباس، وآخرون. (2022). رضا شاه بهلوي في وثائق البلاط الملكي 1926–1941: دراسة تاريخيـــة .مجلة القادسيـــــة في الآداب والعلوم التربويـــة، المجلد 22. العدد 4

4- الجاسم، نجاة عبد القادر. (2000) . قضايا في التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الكويت .مطبعة جامعة الكويت للنشر.

5- الزيدي، مفيد. (2000).التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938–1971 .مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع.

6- الصباح، أمل يوسف العذبي. (1978). الهجرة إلى الكويت من عام 1957 إلى 1975: دراسة في جغرافية السكان .جامعة الكويت للنشر.

7- العبيدي، إبراهيم خلف. (1976). الحركة الوطنية في البحرين: 1914–1971 .الأندلس للطباعة والنشر.

8- المطيري، إيمان لافي. (2012).التطلعات الإيرانية في الخليج العربي .آفاق للنشر والتوزيع.

9- صبحي، أحمد محمود. (1963). البحرين ودعوى إيران.

10- شرهان، روافد جبار. (2022). سياسة رضا شاه تجاه القبائل الإيرانية 1925–1941 . مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد الثاني.

11- شبير، محمد سلمان. (2025، 11–13 تشرين الأول). شبكات الهجرة عبر الخليج: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنقلات العربية بين السواحل الشرقية والغربية. في مؤتمر المركز العربي/ وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية .الكويت.

12- صحيفة الوقت. (2009، 29 تشرين الأول). تاريخ العرق الفارسي في البحرين .صحيفة الوقت، العدد 1346.

13- سهيل، موسى زناد. (1986) . أخطار الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي .الحرية للطباعة والنشر.

14- زهرة، محمدمحمد. (1993) . الأوضاع الديمغرافية في إيران والدول العربية: تاريخ العلاقات العربية الإيرانية .معهد البحوث والدراسات العربية.

15- زكريا قاسم، جمال. (1993) . العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي في عهد الأسرة البهلوية: 1925–1979 العلاقات العربية الإيرانية .معهد البحوث والدراسات العربية للنشر.

16- كاتوزيان، هوما. (2014) .مصدق والصراع على السلطة في إيران (الطيب الحصني، مترجم). جداول للترجمة والنشر والتوزيع.

المصادر الأجنبية :

1- Abrahamian, Ervand.(2008). A history of modern Iran.Cambridge University Press.
2- Al-Habib, Mohammad. (2023, November 21). Kuwait's Ajam merchants: A transnational community (1896–1950). Middle Eastern Studies, 60(5).Taylor & Francis/Routledge.
3- Alhabib, Mohammad E. (2010). The Shia migration from Southwestern Iran to Kuwait: Push-pull factors during the late nineteenth and early twentieth centuries [Master's thesis, Georgia State University].
4- Aqil, Kazim. (2018). Pearl industry in the UAE region in 1869–1938: Its construction, reproduction, and decline. RUDN Journal of Sociology, 18(3).United Arab Emirates University.
5- Fakhro, Hassan Abdulla. (1984). The Bahrain oil industry: Past and present. University of Bahrain Press.
6- Fuccaro, Nelida. (2009). Histories of city and state in the Persian Gulf.Cambridge University Press.
7- Government of Bahrain.(1959). Population census 1959.
8- Longva, Anh Nga. (2019). Walls built on sand: Migration, exclusion, and society in Kuwait. Routledge.
9- McCoy, Eric Andrew. (2008). Iranians in Bahrain and the United Arab Emirates: Migration, minorities, and identities in the Persian Gulf Arab States [Master's thesis, University of Arizona].
10- Moghadam, Amin. (2021, January 3). Iranian migration to Dubai: Constraints and autonomy of a segmented diaspora. Ryerson Centre for Immigration and Settlement ،2021(3).Ryerson University.
11- Monk, William. (2021, March 19). Reza Shah Pahlavi and the Gulf.British Library.
12- Mueller, Chelsi. (2020). The origins of the Arab-Iranian conflict: Nationalism and sovereignty in the Gulf between the World Wars. Cambridge University Press.

13- Stephenson, Lindsey. (2019). Between modern and national education: The Ajam schools of Bahrain and Kuwait. Arabian Humanities, 673.

14- Stephenson, Lindsey. (2021, July 15). From neighbors to foreigners: Iranians in Bahrain in the early twentieth century. Arab Center Washington DC.

15- Zahlan, Rosemarie . (1989). The Making of The Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman , Rutledge Library Editions: The Gulf .